الأمم المتحدة
S/2018/527



مجلس الأمن

Distr.: General
1 June 2018
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤١٠ (٢٠١٨) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩ وطلب إليَّ أن أقدم تقريرا إلى المجلس عن تنفيذ القرار كل ٩٠ يوما بدءا من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ صدور تقريري السابق في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/2018/241)، فضلا عن التقدم المحرز في استراتيجية الخروج الممتدة لسنتين والمستندة إلى نقاط مرجعية، بما في ذلك التواريخ والمؤشرات المتعلقة بتحقيق النقاط المرجعية (انظر المرفق الأول)، بهدف نقل المهام والمسؤوليات إلى الحكومة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

ثانيا – التطوُّرات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية وما يتصل بها من تطورات

٢ – نتيجة لجو الهدوء النسبي الذي ساد طوال الفترة، تسنى لجوفنيل موييز، رئيس هايتي، أن يواصل تنفيذ برنامجه الإصلاحي. وفي ١٩ آذار/مارس، حدد الرئيس سبعة مجالات ذات أولوية هي: إصلاح الدولة والاستقرار السياسي؛ والاستثمارات؛ والإنتاج الزراعي والبيئة؛ والطاقة والطرق والهياكل الأساسية للموانئ؛ والهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي؛ والتعليم؛ وتعزيز الاستقرار من خلال المشاريع الاجتماعية. وكرر الرئيس التأكيد على ضرورة مواءمة المساعدة الإنمائية الدولية على نحو أوثق مع تلك الأولويات الوطنية. وفيما يتعلق بسيادة القانون، أعطى الرئيس الأولوية لتعزيز السلطة القضائية؛ ومحاربة الحبس الاحتياطي المطول واكتظاظ السجون؛ ومكافحة الفساد؛ وإنشاء مجلس انتخابي دائم؛ والبدء في حوار قطاعي وطني؛ وتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية.



050618 050618 18-08494 (A)



٣ - وفي ٢٣ آذار/مارس، في أعقاب منتدى دولي دام يومين بشـأن إصـلاح الإدارة العامة نظمه مكتب الشؤون الإدارية والموارد البشرية التابع للحكومة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين، أُنشئت لجنة تقنية تتألف من ممثلين للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، من أجل إعداد إطار جديد للإدارة العامة. وخلال حلقة عمل دامت أربعة أيام ونُظمت في الفترة من ٩ إلى ١٣ نيسان/أبريل، وضع المكتب مشروعا لخطة إصلاح خمسية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ لتنسيق جميع الجهود الرامية إلى تحديث الإدارة العامة.

٤ - واتخذت الحكومة خطوات أخرى صوب إعادة تشكيل القوات المسلحة الهايتية. وفي ١٣ آذار/مارس، عين الرئيس موييز قيادة الجيش المؤقتة، التي تتشكل من ستة ضباط من القوة التي حُلت في عام ١٩٩٥. وفي ٢٧ آذار/مارس، تولت القيادة المؤقتة مهامها. وأعربت منظمات المجتمع المدني عن قلقها إزاء أحد الضباط، وهو العقيد جان - روبير غابرييل، الذي كانت محكمة غونايف الابتدائية (بمقاطعة أرتيبونيت) قد أدانته غيابيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بارتكاب جرائم خطيرة. واعتبر بعض القادة السياسيين قيام السلطة التنفيذية بتعيين أولئك الضباط، بدلا من أن يعينهم القائد العام المؤقت الذي تولى قيادة القوة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، دليلا على زيادة التسييس. وأعلنت الحكومة أيضا عن خطط لتجنيد ٥٠٠ ١ فرد من الأفراد الجدد في الجيش بحلول عام ٢٠١٩.

٥ - وبناء على المشاورات التي عقدت في عام ٢٠١٧ مع القطاعات الوطنية الرئيسية، عين الرئيس في ٢٨ آذار/مارس لجنة توجيهية تتألف من ٢٣ شخصية هايتية لقيادة الحوار القطاعي الوطني، تحت عنوان "المنتدى الوطني القطاعي للأمة الهايتية". وكُلفت اللجنة بقيادة سلسلة من حلقات العمل المواضيعية المقرر تنظيمها في جميع أنحاء البلد بشأن مسائل الحوكمة السياسية والاقتصادية، والبيئة، والأمن العام، والتعليم، والصحة، والهوية الثقافية، والاندماج الاجتماعي. وستسهم البيانات التي ستُجمع خلال تلك المناسبات في صياغة ميثاق للاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهو النتيجة الرئيسية المتوقعة من الحوار.

٦ - إلا أنه، في ١٦ نيسان/أبريل، تقدم رئيس الاساقفة الكاثوليكي لوي كيبرو، رئيس اللجنة، باستقالته، معلناً أن الجدول الزمني المحدد بستة أشهر والمخصص للحوار محدود للغاية. وانسحب عضو آخر بسبب خلافات مع أحد الأقران، ومن جملة الأعضاء الثلاثة والعشرين، لم يحضر أربعة أعضاء جلسات العمل حتى الآن. وعوضا عن الحوار، دعت بعض الجهات المعنية الوطنية إلى عقد مؤتمر وطني يقوم فيه كل من الحكومة والشعب بإجراء تقييم لماضيهما وصياغة بداية جديدة للبلد. وتواصل اللجنة تنقيح منهجية الحوار قبل الشروع رسميا في تلك العملية، التي لم يعلن عن موعد بدايتها بعد.

٧ - وإلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال التشريعي المشترك لعام ٢٠١٨ المتوخى من قبل السلطة التنفيذية والبرلمان، اتفق المجلسان التشريعيان على إعطاء الأولوية لاعتماد مشاريع القوانين التي لم يتم التصويت عليها إلا في أحد المجلسين حتى الآن، فضلا عن القوانين التي لها تأثير اجتماعي - اقتصادي إيجابي مباشر على السكان. وخلال تلك الفترة، اعتمد المجلسان ثلاثة مشاريع قوانين وأحالاها إلى الرئيس

لنشرها. وتشمل هذه القوانين قانون التجارة، والقانون المتعلق بالتدريب المهني، والقانون المتعلق بإمكانية الوصول إلى المباني للأشخاص ذوي الإعاقة.

٨ - وفي ٢٩ آذار/مارس، في الذكرى السنوية الحادية والثلاثين لإقرار الدستور، قدمت اللجنة الخاصة المعنية بالتعديلات الدستورية في مجلس النواب مشروع تقريرها إلى هيئة المجلس بكاملها للنظر فيه. ويلخص التقرير المعنون ''رأي الأمة'' (*Ce que pense la nation*) التعديلات المقترحة التي جمعتها اللجنة خلال المشاورات التي دامت سنة مع مختلف قطاعات المجتمع الهايتي. وهو يركز على الأحكام الدستورية المتعلقة بالنظام السياسي والحوكمة الإدارية.

٩ - وفي خضم الدعوات المتكررة من حلفاء الرئيس في البرلمان والحزب الحاكم، وهو الحزب الهايتي تيت كاليه، من أجل القيام بالتغييرات اللازمة في مجلس الوزراء لتحسين الأداء الحكومي، أعلن رئيس الوزراء جاك غي لافونتان، في ٢٣ نيسان/أبريل، عن تعديل وزاري جزئي جرى فيه تغيير خمسة وزراء من أصل الوزراء الثمانية عشر الذين يتألف منهم مجلسه، بمن فيهم وزير الداخلية والحكم المحلي، ووزير العدل والأمن العام. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، طلب ١٦ من أعضاء البرلمان من مجلس النواب من رئيس الوزراء أن يدلي بشهادته أمام البرلمان عن الادعاءات بوجود فساد حكومي وعدم الامتثال للإجراءات القانونية التي تنظم التعيينات في مجلس الوزراء؛ إلا أنه لم تحدث متابعة قبل انتهاء الدورة العادية الأولى من السنة التشريعية لمجلس النواب في ١٤ أيار/مايو.

باء - الحالة الاقتصادية

١٠ - نتيجة للاستثمار الحكومي المخطط له في القطاع الزراعي وهطول الأمطار بمعدلات عادية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧، كان المحصول في موسم الربيع أعلى من المتوسط، مع ازدياد الناتج الزراعي. وبلغ التضخم، الذي بدأ يتباطأ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، نسبة ١٢،٩ في المائة في آذار/مارس. بيد أن الأسعار يتوقع لها أن ترتفع عند التنفيذ الكامل بنهاية شهر حزيران/يونيه لآلية التسوية التلقائية لأسعار الوقود بالتجزئة، على النحو المتوخى في الاتفاق الذي وقعته الحكومة مع صندوق النقد الدولي في شباط/فبراير. ويتوقع أن يزداد العجز المالي ليصل إلى نسبة ٣,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية المقبلة، حيث ستستخدم نسبة ١,٥ في المائة منه، في حالة عدم تنفيذ إصلاحات، لتمويل خسائر تشغيل هيئة الكهرباء الحكومية.

جيم - الحالة الإنسانية

١١ - بدأت الحكومة، بدعم من الفريق القطري للعمل الإنساني والجهات المانحة، في تنفيذ الأعمال التحضيرية والتدريبية تأهبا لموسم الأعاصير المقبل. وحدد مؤشر عالمي للمخاطر، نشر في آذار/مارس ٢٠١٨، مرتبة هايتي بوصفها البلد الرابع عشر على نطاق العالم، والبلد الأول في المنطقة، الأكثر عرضة لمخاطر الأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية.

١٢ - ولا تزال تتحقق نجاحات كبيرة في مكافحة الكوليرا. وفي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٨، أفادت وزارة الصحة بالاشتباه في إصابة ٩٠٢ شخص بالكوليرا وبحدوث

تسع وفيات متصلة بالمرض. ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة ٨٠ في المائة عن الحالات المشتبه فيها التي بلغ عددها ٥٦٢ ٤ حالة ونسبة ٨٦ في المائة من الوفيات مقارنة بالوفيات المسجلة التي بلغ عددها ٦٣ حالة وفاة خلال فترة مماثلة في عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من هذا التقدم الإيجابي، لا تزال المشاركة المركزة تتسم بأهمية جوهرية في القضاء التام على الكوليرا.

١٣ - وفي نيسان/أبريل، أشار نظام الإنذار المبكر بالمجاعة إلى أن من المتوقع لحالة الأمن الغذائي غير المستقرة في أعقاب إعصار إيرما أن تتحسن عموما. بيد أن النظام أشار إلى استمرار تعسر حالة الأمن الغذائي في المقاطعة الشمالية ومقاطعة الوسط.

١٤ - وفي ١٢ آذار/مارس، قام عدة مئات من السكان الهايتيين في بيديرناليس، بالجمهورية الدومينيكية، بعبور الحدود إلى هايتي، بعد أن صدر إليهم إنذار نهائي من بعض المواطنين الدومينيكيين إما بمغادرة المدينة أو التعرض لأعمال انتقامية على جريمة قتل في شباط/فبراير راح ضحيتها زوجان دومينيكيان، ويُزعم أنها تمت على أيدي مستخدميهما الهايتيين. وعززت هايتي والجمهورية الدومينيكية وجودهما العسكري والشرطي على جانبي الحدود استجابة لذلك، في حين نشرت البعثة فريقا لرصد حالة حقوق الإنسان وفصيلة من وحدات الشرطة المشكلة لدعم الشرطة الوطنية الهايتية. وكان ذلك أخطر حادث في سلسلة من الحوادث المماثلة التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يعكس استمرار التوتر بين المجتمعات المحلية الحدودية.

١٥ - ودخل معظم العائدين عبر نقاط عبور غير رسمية والتحقوا بذويهم في أجزاء أخرى من هايتي. وجرى تسجيل ٢٢٥ أسرة معيشية في مأوى مؤقت في آنس - آ - بيتر، حيث تجاوز ذلك قدرة المأوى المحددة بمائة شخص. وقام كل من صندوق الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الدولية للهجرة بنشر موظفي حماية وشاحنات محملة بمواد غير غذائية إلى آنس - آ - بيتر. وقامت السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية بتوفير الأغذية والمياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية ولوازم النظافة الصحية للمقيمين في المأوى، وقدمت وزارة الداخلية والحكم المحلي مساعدة مالية.

ثالثا - تنفيذ الولاية

١٦ - على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراريه ٢٣٥٠ (٢٠١٧) و ٢٤١٠ (٢٠١٨)، أنشأت البعثة آلية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الخروج الممتدة لسنتين والمستندة إلى نقاط مرجعية للانتقال إلى وجود تابع للأمم المتحدة لا يتصل بحفظ السلام في البلد. وجرت مواءمة أهداف البعثة في مجال حفظ السلام مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لعكس جميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تيسير الانتقال إلى سياق التنمية المستدامة دعما لأولويات الحكومة. ويستخدم ٤٦ مؤشرا في المجموع من المؤشرات ذات الغايات المحددة لقياس النقاط المرجعية الإحدى عشرة التي تسترشد تماما بالأهداف الملائمة من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان ٥ و ١٦ (انظر المرفق الأول). وتتعلق المجالات ذات الأولوية التي تحددها الغايات والمؤشرات بجوانب الولاية، وتستند إلى الأولويات الوطنية، وتعتبر أساسية في الأجل الطويل فيما يتصل بالاستقرار السياسي ، وسيادة القانون، والمرأة والسلام والأمن،

وحقوق الإنســـان، والتنمية، في هايتي. وهي تشـــمل اعتماد مشـــروع القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، وتعزيز النظام القضـــائي ونظام الســـجون في هايتي، وزيادة آليات الرقابة والمســـاءلة الداخلية في قطاعات العدالة والإصلاحيات والشرطة، وإنشاء مجلس انتخابي دائم، واعتماد قانون المساعدة القانونية، وإدخال تحسينات في مجال الحبس الاحتياطي المطول، والحد من العنف المجتمعي.

١٧ - وفي هذا الإطار، عدلت البعثة برنامجها للحد من العنف المجتمعي ومشـاريعها السـريعة الأثر بغية زيادة مشـاركة المجتمعات المحلية المهمشـة والشـباب المعرضـين للخطر في مبادرات الشـرطة الوطنية لحفظ الأمن ومشـاريعها في مجال سـيادة القانون، بما يسـهم في تنفيذ النقطتين المرجعيتين ٢ و ٦ من اسـتراتيجية الخروج الممتدة لسنتين.

١٨ - وتتناول عملية تحديد واختيار المؤشـــرات والغايات الأهداف الثلاثة المتمثلة فيما يلي: تحديد الأولويات في أنشـطة البعثة وتركيزها على مجموعة أسـاسـية من المهام الصـادر بها تكليف والقابلة للتحقيق والإنجازات المتوقعة لتفادي الانتكاس، خاصة في الإطار الزمني لاستراتيجية الخروج الممتدة لسنتين؛ وتوفير وسيلة لرصد التطورات في المجالات الصادر بها تكليف التي سيعتمد عليها انتهاء نشاط حفظ السلام في هايتي؛ وتوفير إطار تحليلي مشـترك لاسـتمرارية الأولويات البرنامجية التي تضـطلع بها منظومة الأمم المتحدة ككل، بالتشاور مع الحكومة، في ضوء التخفيض التدريجي للبعثة والمرحلة الانتقالية.

ألف - التطورات المتعلقة بالأمن والشرطة (النقاط المرجعية ١، و ٤، و ٥، و ٦)

١٩ - واصـــل عنصـــر الشـــرطة في البعثة تقديم الدعم العملياتي للشـــرطة الوطنية خلال الفترة قيد الاستعراض بالمشـاركة في ١٩٧ نقطة تفتيش مؤقتة مشـتركة، و ٤٦٧ دورية راجلة، و ٧١٢ دورية راكبة، و ٤ عمليات شرطة مشتركة، وتقديم الدعم لست من عمليات مكافحة الشغب تتصل بمظاهرات جرت في بور — أو — برانس. وترد في المرفق الثاني تفاصيل تشكيل وقوام عنصر الشرطة.

٢٠ - وبـالنظر إلى الانخفـاض الكبير في عـدد الأفراد النظـاميين والموظفين المـدنيين العـاملين في جمع البيانات الجنائية والتحقق منها في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بالمقارنة مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وهو ما يحتمل أنه تسبب في انخفاض القدرة على استقاء المعلومات عن الحوادث الجنائية وتسجيلها، فإن الاتجاه العام في مجال الأمن يعكس صورة مختلطة. وتمشيا مع النقطة المرجعية ٦، فإن بيانات الشـرطة الوطنية للفترة الممتدة من ٢ آذار/مارس إلى ١٩ نيسـان/أبريل تشـير إلى اســتمرار الاتجاه التنازلي في الجرائم العنيفة، حيث أُبلغ عن ٥٦ جريمة قتل، فيما يمثل انخفاضـــا بنســـبة ٥٠ في المائة عن العدد المبلغ عنه في الفترة نفســـها من عام ٢٠١٧ وهو ١٣١ جريمة قتل، حدث أكثر من نصــفها في منطقة بور – أو – برانس الحضــرية الكبرى. كما أن أعمال الإعدام خارج نطاق القانون استمرت في الانخفاض، حيث أُبلغ عن ٨ حالات على نطاق البلد مقابل ١٥ حالة في الفترة نفسها من عام ٢٠١٧.

٢١ - وفي الوقت نفسه، شهدت الفترة قيد الاستعراض زيادة في أنشطة العصابات في حيي غران رافين ومارتيسـان في بور – أو – برانس، وتنفيذ عدة تدابير من جانب الشرطة الوطنية لبسـط سـلطة الدولة في

المناطق التي وجودها فيها ضئيل وتضاريسها غير مواتية. وشملت تلك التدابير زيادة عدد عمليات الشرطة، وتعزيز الظهور في مراكز الشرطة الاستراتيجية في بور – أو – برانس، والبدء في أعمال الخفارة المجتمعية. واستجابة لزيادة أنشطة العصابات، يعمل برنامج الحد من العنف المجتمعي، من خلال نهج تصاعدي، على تعزيز المبادرات التكميلية للحد من انعدام الأمن، والتشجيع على الحوار من أجل السلام والاستقرار، وتقديم الدعم للمجتمعات المحلية والمؤسسات المحلية، وتوفير الأنشطة المدرة للدخل بالشراكة مع المنظمات المحلية والدولية ذات التجارب السابقة في تلك الأحياء.

٢٢ – ولقي حادث اختفاء المصور الصحفي فلاديمير ليغانيير في ١٤ آذار/مارس، وهو الذي كان يتقصى أنشطة العصابات في حي غران رافين في بور–أو–برانس خلال مهمة مستقلة لالتقاط الصور، صدى واسعا في وسائط الإعلام الوطنية وأثار مخاوف بشأن قدرة السلطات الوطنية على توفير بيئة آمنة للصحفيين تمكنهم من العمل بحرية. وفي ٣٠ آذار/مارس، أعلنت السلطات عن اعتقال شخصين فيما يتصل بحادث الاختفاء، حيث ضُبط هاتف الضحية مع أحدهما. ولا يزال ذلك التحقيق مستمرا.

٢٣ – وفي ٣ نيسان/أبريل، وقعت مواجهات بين العصابات المتنافسة، بما في ذلك عصابات من منطقة غران رافين، في منطقة فيلاج دي ديو المجاورة. وفي ٨ نيسان/أبريل، قتل شخص واحد خلال تجدد الاشتباكات التي دامت لمدة يوم كامل. وأثرت هذه الحوادث على الطريق الوطني رقم ٢ مما أدى إلى تحويل حركة السير بأكملها إلى جنوب البلد، وتعطيل المركز الإداري للعاصمة، ودفع السلطات الوطنية إلى نشر وحدات شرطة متخصصة من أجل استعادة النظام. وتعرضت عملية لاحقة نفذتها الشرطة الوطنية في ١٨ نيسان/أبريل في منطقة بورتاي ليوغان المجاورة إلى إطلاق النار عليها ولم تسفر عن نتائج واضحة. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أعلنت الشرطة الوطنية أنها بدأت، اعتبارا من ٩ نيسان/أبريل، تنفيذ عملية تسمى ”عملية اليراعة“ (Koukouwouj) لمكافحة العصابات، ولا سيما في منطقتي غران رافين وفيلاج دي ديو. وأسفرت العملية عن مقتل أربعة من أفراد العصابات من غران رافين، وإلقاء القبض على ١٨ شخصا، وضبط مركبات وأسلحة نارية.

٢٤ – وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أجرت الشرطة الوطنية عمليات لطرد الرجال المسلحين الذين يدعون أنهم من الأفراد العسكريين الهايتيين السابقين أو القوة الاحتياطية للقوات المسلحة الهايتية في منطقتي ديلما (بالمقاطعة الغربية) وبيليغر (بالمقاطعة الوسطى). وألقي القبض على خمسة أشخاص في ديلما؛ وفي بيليغر، ألقت الشرطة القبض على ستة أشخاص وضبطت أزياء عسكرية، وبندقية، ومسدسا، وسلاحا ناريا مزيفا. ودعم عنصر الشرطة في البعثة تلك العمليات، بما في ذلك وحدة الطائرات بلا طيار التابعة له.

٢٥ – وفي شهر نيسان/أبريل وقع حادثا عنف معزولان، لكنهما يتسمان بالأهمية. ففي ٢٧ نيسان/أبريل، قام سكان منطقة تيوت (بالمقاطعة الجنوبية الشرقية) بنزع سلاح وحدة تابعة للواء التصدي لانعدام الأمن المتصل بحيازة الأراضي وطرد أفرادها أثناء محاولة الوحدة التدخل في حالة نزاع على الأراضي. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أُبلغ عن وفاة أحد الأشخاص نتيجة إطلاق قنبلة غاز مسيل للدموع داخل مكان انعقاد مناقشات عامة برئاسة العضوين في مجلس الشيوخ في كاب هايسيان (المقاطعة الشمالية) بشأن إدارة صندوق النفط الكاريبي.

٢٦ - وتبين إحصاءات الشرطة الوطنية المتعلقة بجرائم الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والجنساني، رغم عدم الإبلاغ الكافي عنها، انخفاضا بنسبة ٦٢ في المائة عن عام ٢٠١٧، حيث تم الإبلاغ عن ٩٢ حادثا حتى الآن في عام ٢٠١٨ مقارنة بالإبلاغ عن ٢٤٥ حادثا خلال الفترة نفسها في عام ٢٠١٧.

٢٧ - وواصل فريق الشرطة المتخصص في العنف الجنسي والجنساني والتابع للبعثة دعم جهود الدعوة إلى إضفاء الطابع المهني على استجابة الشرطة الوطنية في مجالات التحقيق، والتوعية بالوقاية من حالات العنف الجنسي والجنساني، وتوفير العلاج للضحايا. ونظمت ثلاث حلقات عمل في غراند آنس، والمقاطعة الوسطى، والمقاطعة الجنوبية. ونُظمت كل حلقة عمل بتيسير من رئيس وحدة الشرطة الوطنية لمكافحة الجرائم الجنسية، وقاض في محكمة الاستئناف في بور - أو - برانس، ومدير الدورات التدريبية في كلية القضاة، وشملت ٢٠ مشاركا من جميع مراحل سلسلة الإجراءات الجنائية. وهدف التدريب إلى تعزيز الملكية المحلية والاستدامة من خلال الجمع بين الجهات الفاعلة في سلسلة الإجراءات الجنائية والقيادات المجتمعية من أجل بناء تفاهم مشترك بشأن رعاية الضحايا، بما في ذلك أفضل الممارسات في مجال الوقاية. وبموازاة مع ذلك، ساهمت ١٢ جلسة عمل عقدت مع خبراء من برنامج الحد من العنف المجتمعي في تعزيز قدرات المنظمات المجتمعية العاملة في مجال العنف الجنسي والجنساني، مما أتاح إنجاز أربعة مشاريع.

٢٨ - وتمشيا مع النقطة المرجعية ٤ المتعلقة بتطوير قدرة الشرطة الوطنية على الاستجابة، تم تشغيل ثلاثة مواقع معلقة من المقرر الاشتراك فيها مع الشرطة الوطنية في المقاطعة الغربية، فضلا عن مديريتي التخطيط الاستراتيجي والشؤون اللوجستية، مما أدى إلى تشغيل جميع المواقع المشتركة السبعة عشر القائمة في أماكن عمل الشرطة الوطنية، وتوسيع نطاق برنامج التوجيه والمشورة على الصعيد الوطني. وعملت وحدة الميزانية والشؤون المالية في عنصر الشرطة التابع للبعثة، في شراكة مع مديرية شؤون المالية والحسابات في الشرطة الوطنية الهايتية، من أجل وضع الميزانية التشغيلية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وميزانية استثمار رأسمالي، تستند إليهما الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وتهدف الشراكة إلى تحسين عملية الميزانية بأسرها داخل الشرطة الوطنية، وبناء ثقافة الانضباط المالي وتطبيق أفضل الممارسات في إدارة الأموال العامة.

٢٩ - وبدأ العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير في عشرة مشاريع جديدة للتشييد والتجديد تابعة للشرطة، بما في ذلك توفير معدات الاتصالات والأثاث، تمول أربعة منها عن طريق المشاريع السريعة الأثر التابعة للبعثة، وثلاثة منها من خلال البرنامج المشترك لسيادة القانون للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، واثنان منها من قبل أحد المانحين الثنائيين، وواحد منها من خلال الفريق المتخصص في مكافحة العنف الجنسي والجنساني التابع للبعثة. وقدمت البعثة الدعم التقني من خلال وحدة الطائرات بلا طيار بها والتوجيه اليومي في مجالات التخطيط الاستراتيجي، والميزانية والشؤون المالية، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والاستخبارات الجنائية، والهياكل الأساسية، واللوجستيات، وإدارة الأسطول، من بين مجالات أخرى. وفي هذا الصدد، بدأت المراحل الأولى لتنفيذ مبادرة نموذجية مشتركة بين الشرطة الوطنية الهايتية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الحد من العنف المجتمعي لزيادة معدل نجاح المرشحات في اختبار الاختيار للشرطة الوطنية.

٣٠ - وحتى ٢٠ نيسان/أبريل، فإن جميع ضباط الشرطة الجدد من الدورة الثامنة والعشرين الذين يبلغ عددهم ١ ٠٢٢ فردا، والذين تخرجوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قد تم تعيينهم في الخدمة الفعلية، ليصل مجموع ضباط الشرطة على الصعيد الوطني إلى ١٥ ١٩٨ فردا، بنسبة ضباط إلى السكان تصل إلى ١,٣٦ لكل ١ ٠٠٠ نسمة. وجرى نشر ضباط جدد مجموعهم ٥٢٨ فردا في المديريات الإقليمية العشر، في حين قامت مديرية إدارة السجون، ووحدة شرطة الحدود ، ووحدة التحقيقات الجنائية، ووحدة مكافحة الشغب، في جملة وحدات أخرى، باستيعاب ٤٩٤ ضابطا تلقوا تدريبا متخصصا في كلية الشرطة الوطنية قبل تولي واجباتهم. وفي ٥ نيسان/أبريل، تمت ترقية ٧٢ من ضباط الدفعة الخامسة، بمن فيهم أربعة نساء، إلى رتبة مفوض شرطة/مفوضة شرطة عند تخرجهم من أكاديمية الشرطة الوطنية بعد المشاركة في برنامج تدريبي لفترة تسعة أشهر. وقدمت البعثة أيضا الدعم لإجراء عمليات التحري الكامل عن السوابق للدورة التاسعة والعشرين من الأفراد الجدد الذين بدأوا التدريب في ١٨ شباط/فبراير. وحتى الآن، يبلغ عدد أفراد الدورة التاسعة والعشرين ٧٣٣ فردا، بمن فيهم ٢١٢ امرأة. وللوصول إلى القوى العاملة المستهدفة من ضباط الشرطة التي تبلغ ١٨ ٠٠٠ فرد، والتي يكون فيها تمثيل المرأة بنسبة ١٢ في المائة على الأقل، بحلول عام ٢٠٢١ على النحو المبين في الخطة الإنمائية الاستراتيجية الخمسية، سيتعين مضاعفة الجهود لتجنيد عدد إجمالي من الأفراد الجدد يبلغ ٢ ٠٧٢ فردا، بما يشمل نحو ٦٠٠ امرأة، للدورات الثلاث المقبلة. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، جلس ٦ ٧٦٠ مرشحا، بمن فيهم ١ ٠٠٨ نساء، لاختبارات الاختيار الأولي للالتحاق بالدورة الثلاثين.

باء - قطاع العدالة (النقاط المرجعية ١، و ٢، و ٥، و ٦)

٣١ - تمشيا مع النقطة المرجعية ١، واصلت البعثة تقديم الدعم إلى الولاية القضائية النموذجية في بور - أو - برانس في محاربة الحبس الاحتياطي المطول بالعمل على تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة، ومعالجة ملفات القضايا الواردة باستخدام نظام الإدارة الآنية للقضايا وإدارة المتراكم من القضايا في مرحلة ما قبل المحاكمة. ويدعم هذا النهج الاستراتيجية التي وضعتها وزارة العدل والأمن العام من أجل التصدي للحبس الاحتياطي المطول قبل المحاكمة، التي تجمع كافة الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون في ''لجنة سلسلة الإجراءات الجنائية'' التي تجتمع شهريا لتقييم التقدم المحرز.

٣٢ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، نتيجة لجلسات أوامر الإحضار التي استؤنف العمل بها منذ فترة وجيزة، تم إصدار الحكم في ١٩ قضية وبالتالي أُفرج عن ١٥ شخصا كانوا قيد الحبس الاحتياطي بصورة غير قانونية لفترة ثماني سنوات. وفي ٣١ آذار/مارس، عالج المدعي العام لمحكمة بور - أو - برانس ١٤٥ قضية من قضايا الإحالة في اليوم نفسه باستخدام الإدارة الآنية لملفات القضايا. وبالمثل، فإن عدد القضايا التي أغلقها قضاة التحقيق ارتفع من ٧٤ قضية أُغلقت في الفترة السابقة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إلى ٩٥ قضية في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٨. وازداد عدد القضايا الجنائية التي صدرت فيها أحكام من المحكمة الابتدائية لبورت - أو - برانس من ٦٠ قضية خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إلى ٩٣ قضية في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٨، بما في ذلك ١٢ جلسة استماع من جلسات إجراءات المحاكمة الفورية.

٣٣ - وفي الفترة بين ٨ آذار/مارس، اليوم الدولي للمرأة، و ٣ نيسان/أبريل، اليوم الوطني للحركة النسائية الهايتية، نظمت محكمة بورت - أو - برانس جلسات استماع خاصة تناولت أكثر من ٢٠ قضية من القضايا التي تتعلق بنساء قيد الحبس الاحتياطي. ووضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدعم تقني من البعثة وتمويل عن طريق برنامج الحد من العنف المجتمعي، مشروعا للمساعدة القانونية للحد من عدد النساء قيد الحبس الاحتياطي في سجن النساء الجديد، حيث أن ٨٠ في المائة من المحتجزات فيه هن في مرحلة الحبس الاحتياطي.

٣٤ - وكجزء من المساهمة الرئيسية للبعثة في تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة ومحاربة الحبس الاحتياطي المطول، فقد دعمت اختيار ٣٨ محاميا، بما يشمل ١٤ امرأة و ١٦ من المحامين الشباب، لمكتبين من مكاتب المساعدة القانونية في بور - أو - برانس الممولة عن طريق برنامج الحد من العنف المجتمعي. وتركز تلك المكاتب على معالجة ٥٠ في المائة القضايا المتراكمة (١ ٧٠٠ قضية) لمحتجزين قيد الحبس الاحتياطي ودعم إجراءات المحاكمة الفورية والإدارة الآنية لملفات القضايا منذ افتتاحها رسميا في ٧ أيار/مايو.

٣٥ - وفيما يتعلق باعتماد وإصدار التشريعات التي تحسن إمكانية الوصول إلى العدالة، على النحو المبين في إطار النقطة المرجعية ١، واصلت البعثة، من خلال مساعيها الحميدة، العمل مع اللجان الدائمة للعدالة لمجلسي البرلمان وكذلك مع رئيسي المجلسين، للتصويت على مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون الإجراءات الجنائية ومشروع قانون المساعدة القانونية، وهو التصويت المقرر إجراؤه في الدورة العادية الثانية للبرلمان التي ستبدأ في ١١ حزيران/يونيه.

٣٦ - وتعاونت البعثة أيضا مع المؤسسات القضائية، من أجل توليد الزخم اللازم حول أولويات الحكومة الرئيسية في مجال سيادة القانون. ودعمت الأفرقة المتنقلة التابعة للبعثة سلسلة من المنتديات العامة لتوعية المجتمع المحلي بشأن سيادة القانون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظمت منتديات في ١٣ ولاية قضائية من الولايات القضائية الثماني عشرة في البلد، جمعت بين القضاة، والمدعين العامين، وممثلي نقابات المحامين، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والمنظمات النسائية، والجامعات، من بين جهات أخرى، للنظر في الحبس الاحتياطي المطول الذي يؤدي إلى اكتظاظ السجون.

٣٧ - وتمشيا مع النقطة المرجعية ٢، اتخاذ المجلس الأعلى للقضاء خطوات لضمان انتخاب سبعة من أعضاء المجلس التسعة، تجنبا لأي فراغ مؤسسي قبل انتهاء ولايته في ٣ تموز/يوليه. وسيبقى في المجلس كل من الرئيس والمدعي العام لمحكمة النقض، الذين هم أعضاء بحكم المنصب.

٣٨ - أما لجنة التحري التقنية، التي تضم ممثلين عن وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضاء، والتي كانت عاجزة في السابق بسبب غياب ممثلي وزارة العدل، فقط اكتملت عضويتها الآن وأصبحت عاملة. وتولى ثلاثة ممثلين للوزارة مهامهم في آذار/مارس، مما رفع عدد الأعضاء إلى سبعة، من بينهم امرأتان. وتعمل اللجنة حاليا على التحقق من آليتها للتعجيل بالتحري عن القضاة مما يسهم في إحراز تقدم في إطار النقطتين المرجعيتين ٢ و ٥.

٣٩ - ومع ذلك، يتعين اتخاذ إجراءات من السلطة التنفيذية لإنهاء حالات التأخير المطولة في إنجاز تعيينات القضاة أو تجديد فترات عملهم، التي تعرقل السير العادي للنظام القضائي، على جميع المستويات. وفي محكمة النقض، لا تزال ستة مقاعد من مقاعد القضاة الاثني عشر شاغرة، على الرغم من عملية الاستقدام التي أطلقت في تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي شهر أيار/مايو، عين الرئيس ٤١ رئيس محكمة من أكثر من ١٠٠ من رؤساء المحاكم والقضاة وقضاة التحقيق الذين ينتظرون تعيينهم أو التجديد لهم.

٤٠ - وظلت العلاقة بين المجلس الأعلى للقضاء والسلطة التنفيذية متوترة، رغم تشكيل اللجنة المخصصة المشتركة في مطلع عام ٢٠١٨ لوضع خطة لتحديث القضاء سعيا إلى إضفاء الانسجام على علاقاتهما. ورغم عقد عدة اجتماعات، لم تُعتمد أي خطة في الربع الأول من عام ٢٠١٨.

٤١ - ومنذ عام ٢٠١٣، لم يصدر المجلس الأعلى للقضاء تقريرا سنويا يتضمن تفاصيل عن أنشطته وحالة الجهاز القضائي وفقاً لالتزامه القانوني منذ عام ٢٠٠٧. فالتقرير ينبغي أن يتضمن، في جملة جوانب أخرى، سردا للمهام القضائية الحاسمة، مثل تقييم الأداء، وعملية التحري بشأن القضاة، وتفتيش المحاكم والهيئات القضائية. ويُعزى التأخير في إصدار التقرير إلى سوء التنظيم وافتقار الأمانة الفنية للمجلس إلى الميزانية والقدرات من الموارد البشرية. غير أن المجلس اتخذ بعض الخطوات لإعداد وإصدار التقارير السنوية التي لم تصدر. وتقدم البعثة الدعم إلى المجلس عبر مشروع من المشاريع السريعة الأثر لمساعدته في جمع ومعالجة البيانات الإحصائية في المواعيد المقررة لغرض إعداد تقرير عن حالة الجهاز القضائي.

جيم - قطاع الإصلاحيات (النقاط المرجعية ١ و ٣ و ٥)

٤٢ - ما زال نظام السجون في هايتي يتسم بشدة الاكتظاظ (نسبة الإشغال فيه تبلغ ٣٦٦ في المائة)، بسبب ارتفاع حالات الحبس الاحتياطي لفترات مطوّلة. فحتى ٨ أيار/مايو، كانت السجون الهايتية تضم ١١ ٨٠٢ محتجزا، من بينهم ٤٢٩ من النساء و ٢٩٢ من الذكور الأحداث و ١٨ من الإناث الأحداث. ومن أولئك المحتجزين، هناك ما نسبته ٧٥ في المائة في انتظار إصدار الأحكام عليهم، بما يشير إلى عدم حدوث أي تغيير، منذ صدور تقرير السابق، في النسبة المئوية للمحتجزين الذين ما زالوا ينتظرون المحاكمة. ويشكّل الاكتظاظ ضغطا شديدا على الموارد المتاحة، وهو ما يؤدي إلى تردّي ظروف الاحتجاز وانتهاك حقوق السجناء.

٤٣ - ومما يعقّد تلك المسألة تدني ملاك الموظفين ونقص مخصصات الميزانية، حيث إن مديرية إدارة السجون لا تتمتع بسلطة التصرف في الميزانية التنفيذية التي تخصص لها. ولم يُحرز أي تقدم في اعتماد مشروع قانون بشأن نظام السجون أو بشأن الارتقاء بإدارة السجون إلى مركز مديرية مركزية داخل الشرطة الوطنية مع تمتيعها بالاستقلال الذاتي للتصرف فيما يُخصص لها من موارد.

٤٤ - وتقدم البعثة الدعم التقني إلى إدارة السجون لوضع وتنفيذ استراتيجية محددة الأهداف ومخصصة للتعيين والتدريب لزيادة قوام الموظفين والحد من ارتفاع معدل دوران الموظفين. ففي آذار/مارس، حدد تحليل للاحتياجات عدد المرشحين الذين ستحتفظ بهم إدارة السجون من فوجَي التخرّج الثلاثين والحادي والثلاثين من الشرطة الوطنية. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، تلقى ٤٢ موظفا من الرتب المتوسطة، من بينهم امرأة واحدة، تدريبا على مهارات الإدارة والتنظيم من خلال برنامجين مدة كل منهما خمسة أيام.

٤٥ - وواصلت البعثة مساعدة إدارة السجون في عملية إصدار شهادات الاعتماد للسجون في هايتي تعترف بقدرتها على العمل دون تلقِّي الدعم الدولي طوال الوقت. وقدمت البعثة دعما محدد الأهداف إلى إدارة السجون في مجال تحديد الأدوات اللازمة لتقييم قدرة ٩ من سجون البلد البالغ عددها ١٨ سجنا، وفقا لمعايير دولية، مما أدى إلى تحسُّن في أحوال ٣٣٩ ٨ محتجزا، شمل إتاحة فرص تمتعهم بالهواء الطلق والوجبات الغذائية والأمن والزيارات العائلية وتجهيز ملفاتهم وإدارتها.

٤٦ - وأسهمت البعثة، من خلال مشاريعها السريعة الأثر، في تحسين إمدادات مياه الشرب، والطاقة الكهربائية، وساعدت في تركيب مرافق المراحيض. وفي الوقت نفسه، أسهم مشروع نظام التعرف الآلي على بصمات الأصابع المعمول به في السجن الوطني في تجهيز ملفات نحو ٠٠٠ ٣ سجين بدعم تقني من البعثة. ومن المقرر أن يُكرر هذا المشروع في سجنَي ''لي كاي'' و ''كاب - هايسيان''، حيث تجري أشغال تجديد الهياكل الأساسية وتركيب معدات الكهرباء، وهي ممولة عن طريق البرنامج المشترك لسيادة القانون.

دال - حقوق الإنسان (النقاط المرجعية ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩)

٤٧ - وفقا للنقطتين المرجعيتين ٧ و ٩، واصلت البعثة العمل مع المؤسسات الوطنية من أجل تعزيز الإطار الوطني لحماية حقوق الإنسان. فقد بدأت البعثة موافاة مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان بكل ما وثقته من فرادى حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتدريب موظفيه في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان.

٤٨ - وبالمثل، أطلع المكتب البعثةَ على حالات الحبس الاحتياطي المطوَّل ، وصعوبة سبل اللجوء إلى القضاء. ومنذ آذار/مارس، انضم ممثلو عن مكتب أمين المظالم إلى البعثة في زيارات ميدانية لمراقبة مدى إمكانية اللجوء إلى القضاء في قضايا الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي. وفي أبريل/نيسان، يسّرت البعثة إبرام اتفاق بين أمين المظالم والمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية لاستكشاف سبل التعاون بين المؤسستين. وسيساهم المكتب في تدريب وحدات الشرطة والتحري عن ضباط الشرطة. وستقدم البعثة دعما تقنيا إلى المكتب في المجالين المذكورين أعلاه، وكذلك في وضع خطة عمله الاستراتيجية.

٤٩ - وما زالت حوادث الادعاء بتورّط أفراد الشرطة الوطنية في انتهاكات حقوق الإنسان، وبالأخص الادعاءات المتعلقة باستخدامهم القوة المفرطة ضد أشخاص من بينهم الأطفال، تثير القلق فيما يتعلق بتحقيق النقاط المرجعية ٤ و ٥ و ٦. ففي ١٦ آذار/مارس، قتل أفراد الشرطة الوطنية طفلا في الخامسة عشرة من عمره وأصابت طفلا آخر عمره ١٠ سنوات بجروح خلال مناوشة شخصية وقعت خارج ملعب في منطقة سانت سالين - غونافي (المقاطعة الغربية). وفي ١٧ آذار/مارس، أصابت وحدة حفظ النظام في المقاطعات التابعة للشرطة الوطنية مراهقا بجروح في منطقة كاراكول (المقاطعة الشمالية الشرقية) أثناء تفريقها لحشد من الناس كانوا في مظاهرة. وفي آخر حادث وقع في ٦ نيسان/أبريل، أصاب أفراد تابعون للشرطة الوطنية طفلة في الحادية عشرة من عمرها بجروح، في منطقة آنش (المقاطعة الوسطى) أثناء مطاردتهم مركبةً كان يشتبه في ارتكابها مخالفة مرور. وتجري تحقيقات داخلية في هذه الحوادث، بما فيها التحقيق الذي تجريه المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية، ولكن التحقيقات القضائية لم تبدأ حتى الآن.

وبالمثل، ورغم انتهاء التحقيق الداخلي الذي أجرته المفتشية العامة وتعيين قضاة تحقيق، لم تُتخذ بعدُ أي إجراءات قضائية ضد ضباط الشرطة الوطنية المشتبه في تورّطهم في ارتكاب أعمال قتل واختفاء قسري بحق مدنيين في حادثَي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، في منطقتَي ليلافوا وغران – رافين (انظر S/2018/241، الفقرتان ٣٤ و ٣٥).

٥٠ – وتمشيا مع النقطة المرجعية ٨، واصلت منظمات المجتمع المدني الدعوة إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في الماضي. ففي ١٩ آذار/مارس، خلال جلسات الاستماع العادية التي عقدتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، أعربت منظمتان من المنظمات غير الحكومية عن قلقهما من العقبات التي تعترض الإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم التي يُدّعى أنها ارتُكبت إبان حُكم دوفالييه. وفي ٢٠ آذار/مارس، أصدرت منظمتان أُخريان تقريرا عن الموضوع نفسه، يلقي الضوء على عدم إحراز أي تقدم يُذكر في التحقيقات ضد جان – كلود دوفالييه والشخص المتهم معه منذ وفاة ذلك الشخص في عام ٢٠١٤. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، يوم إحياء ذكرى ضحايا نظام دوفالييه، نظمت منظمات غير حكومية سلسلة من المناسبات لتخليد ذكرى الضحايا.

٥١ – وفي ١٠ نيسان/أبريل، أطلق أشخاص مجهولو الهوية النار على مكاتب الشبكة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي أبرز منظمات حقوق الإنسان في هايتي. ولم يخلّف الاعتداء الذي وقع في منتصف الليل أي إصابات، غير أن المنظمة وموظفيها تعرضوا لاعتداءات متكررة خلال العقدين الماضيين.

هاء – مكافحة الفساد والمجلس الانتخابي الدائم (النقطتان المرجعيتان ١٠ و ١١)

٥٢ – واصلت البعثة دعم الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، وبالأخص جهود هيئات الرقابة في سلسلة الإجراءات الجنائية، أي المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل والأمن العام والمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية. وفي عام ٢٠١٧، أفادت المفتشية العامة بتلقّيها ٣٦٧ من الشكاوى وإجرائها التحقيق فيها، اتُّخذت تدابير بشأن ٣٥ في المائة منها.

٥٣ – وجرى التوقيع على مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ أنشطة سيادة القانون دعماً للبعثة، في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨. ويغطي أكثر من ثلث التمويل البالغ ٢,٢٨ مليون دولار أنشطة الدعم لهيئات الرقابة والمساءلة في هايتي، بما فيها المفتشية العامة للشرطة الوطنية ، وقدرات التفتيش القضائي بوزارة العدل، وأمين المظالم، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٥٤ – وعلاوة على ذلك، يقدم البنك الدولي المساعدة في تحسين إدارة الميزانية والخزانة؛ وتعزيز الضوابط الداخلية والخارجية؛ والحد من إساءة استخدام الأموال العامة ومن الفساد؛ ويقوم أيضا بتوفير الدعم التقني والتمويل لبناء القدرات داخل هيئات الرقابة والمساءلة المالية.

٥٥ – وتعكف وحدة التفتيش المالي التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية على تنقيح إطارها القانوني قبل عرضه على الحكومة والبرلمان لإقراره. ووضع المجلس الوطني للمشتريات برنامجا لتعزيز القدرات تتراوح مدته بين سنتين و ٣ سنوات يتوخى منه إعادة النظر في إطاره المؤسسي ودوره في مجال المشتريات. وفي الوقت نفسه، لم يحرز أي تقدم يُذكر بشأن مشروع القانون التنظيمي لوحدة مكافحة الفساد، ومشاريع القوانين التنظيمية والإجرائية، أو اللائحة الداخلية للمحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية.

٥٦ - ولم تتقدم عملية تشكيل المجلس الانتخابي الدائم ذي التسعة أعضاء منذ عام ٢٠١٧. فرغم أن الفروع الثلاثة للسلطة قد أصدرت دعوات منفصلة لتسمية مرشحين، فإنها لم تستكمل بعد تسمية ثلاثة ممثلين عن كل منها. وفي ظل غياب مجلس انتخابي دائم، ستلجأ هايتي إلى الاستعانة بمجلس انتخابي مؤقت كما درجت عليها العادة لإجراء الانتخابات التشريعية المتوقع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، على غرار جميع الانتخابات التي أُجريت منذ إقرار دستور عام ١٩٨٧. وبالمثل، لا تزال الانتخابات غير المباشرة لإنشاء المجالس والجمعيات على مستوى البلديات والمقاطعات وعلى المستويات المشتركة بين المقاطعات، متعثرة منذ تموز/يوليه ٢٠١٧. كما أن عدم إجراء انتخابات لهياكل الحكم المحلي، التي لها دور في العملية الدستورية المنطلقة من القاعدة إلى القمة، يؤخر تعيين قضاة الصلح.

رابعا - التخطيط المشترك للمرحلة الانتقالية

٥٧ - منذ شباط/فبراير ٢٠١٨، تجري البعثة والفريق القطري تقييما لحالة تأهّب الأمم المتحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة. ويشمل هذا الأمر اتباع نهج متكامل يسعى المواءمة بين استراتيجية الخروج المستندة إلى نقاط مرجعية وأولويات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ المتفق عليها مع الحكومة. ويتمثل عنصر أساسي لذلك في تقييم قدرات الفريق القطري على تولّي الجوانب البرنامجية من الولاية المنوطة بالبعثة.

٥٨ - ولتحقيق تلك الغاية، عُقدت حلقة عمل في هايتي، يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس، حضرها فريق متكامل يشمل الأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعناصر البعثة، وأعضاء الفريق القطري، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السياسات والأدوات اللازمة لإدارة عملية الانتقال إلى وجود تابع للأمم المتحدة غير متصل بحفظ السلام في هايتي. ونتيجةً لذلك، حُدد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ على أنه أداة التخطيط للمرحلة الانتقالية لتنفيذ الأولويات البرنامجية خلال عمر البعثة، وللتحضير لعملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة لما بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وأُدمجت كذلك أنشطة البعثة ومؤشراتها للأداء في خطط عمل الإطار، باعتبار ذلك جزءا من الاستعراض السنوي لحالة تنفيذ الإطار. وفي ١٩ نيسان/أبريل، اختُتم الاستعراض بحضور أكثر من ١٤٠ ممثلا للحكومة والأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٥٩ - وقد مكّنت تلك الممارسة أيضا من صقل أهداف معينة محددة زمنياً ومؤشرات لتحقيق النقاط المرجعية التي تمهد السبيل لنقل المهام والمسؤوليات إلى الحكومة والفريق القطري والشركاء الآخرين، على النحو المبين في استراتيجية الخروج الممتدة لسنتين. وترد هذه كاملةً في المرفق الأول. أما إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي اشتركت في وضعه حكومة هايتي والأمم المتحدة، ووقّعتا عليه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، فإنه يحسّن العلاقات مع النظراء الوطنيين ويحقق أقصى قدر من مشاركتهم، وقد عزّز التكامل بين الحكومة والبعثة والفريق القطري. وبناء على ذلك، سيتولى الفريق المعني بنتائج الحوكمة وسيادة القانون التابع للإطار، قيادة جهود جمع البيانات وتحليلها وتحديد ما يعترضها من عقبات.

٦٠ - وقد أبرز التخطيط المشترك للمرحلة الانتقالية وجود قدر كبير من المواءمة بين الأهداف المتعلقة بالمسائل الجنسانية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبين المسائل الجنسانية ومسائل الحماية (النتيجة ٣)، وسيادة القانون (النتيجة ٥)، والنقاط المرجعية للبعثة، وبالأخص في مجالات أمن المرأة ومستويات مشاركتها في مؤسسات الأمن والعدل. وستواصل البعثة، في شراكة نشطة مع الفريق القطري، والنظراء الوطنيين، والمنظمات النسائية من المجتمع المدني، قيادة الاستراتيجيات التي تسهم في تحسين التحليل والرصد وتعزيز المساءلة فيما يتصل بالالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

خامسا - دعم البعثة

٦١ - بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي إلى موظفي البعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ولا سيما عنصر الشرطة وموظفو الإصلاحيات الذين قدمتهم الحكومة، والأفرقة المتنقلة، واصلت البعثة العمل على إكمال أنشطة تصفية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتتراوح مهام التصفية بين التصرف في الأصول وإغلاق العقود وَتفكيك وإزالة الهياكل الأساسية والمنشآت لإعادة الممتلكات إلى أصحابها، بما في ذلك معالجة جميع المسائل المتصلة بالبيئة لضمان إعادة الممتلكات وهي خالية من التلوث. وينطوي هذا العمل على إغلاق عدد من المرافق في بور - أو - برانس، فضلا عن القيام تدريجيا بإغلاق جميع هياكل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في المراكز الإقليمية السابقة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، يتواصل دمج مرافق مقر بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي من أجل تقليل وجودها إلى حد أدنى، فيما يجري تحديد المرافق التي يتشارك فيها فرادى ضباط الشرطة في الموقع مع الشرطة الوطنية في بور - أو - برانس وفي باقي مناطق البلد.

٦٢ - وشكل الإغلاق المتزامن لبعثة وإنشاء أخرى تحديات لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لبلوغ قدرتها التشغيلية الكاملة، ووضعا الضغط على مواردها، ولا سيما على موظفيها الذين طُلب إليهم في بعض الحالات القيام بمهام تتجاوز واجباتهم العادية. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، تم التحقق من ٥٠ في المائة من جميع المخزونات المسلمة إلى البعثة، التي تقدر قيمتها بـ ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وإعدادها لنقلها إلى هياكل مخازن مركزية جديدة في مقر البعثة. وكانت آخر مجموعة من الأصول وعددها ٣٧٥ أصلا قد بيعت تجاريا في إطار تصفية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ومن المتوقع الانتهاء من جميع أنشطة التصفية بحلول ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠١٨.

سادسا - السلوك والانضباط

٦٣ - لم تكن هناك أي ادعاءات جديدة بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين منذ صدور تقريري السابق. واضطلعت البعثة بأنشطتها في مجال الوقاية، بما في ذلك التدريب والإعلام والتواصل من أجل توعية السكان الهايتيين بشأن معايير السلوك في الأمم المتحدة، وتحديدا بسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تكملها إجراءات تصحيحية من خلال تقديم المساعدة إلى الضحايا. وفي إطار أنشطة التواصل، تمت في حلقة عمل مخصصة للصحفيين، عقدت في ٢٠ نيسان/أبريل، مناقشة سياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، من أجل تشجيع التغطية المتعمقة للرسالة من قبل الإعلام الهايتي.

٦٤ - وقامت السيدة جين كونورز، المدافعة عن حقوق الضحايا التابعة للأمم المتحدة التي عينتها في إطار استراتيجيتي لتحسين تصدي الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، بزيارة هايتي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل من أجل دعم تنفيذ الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة الجاري لنهج استراتيجي متكامل للأمم المتحدة على نطاق المنظومة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، ولا سيما فيما يتعلق بتمتع ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين بحقوقهم. واجتمعت السيدة كونورز والمدافع عن حقوق الضحايا في الميدان التابع للبعثة مع قيادة البعثة وموظفيها، والوكالات، والصناديق، والبرامج، والسلطات الهايتية والمجتمع المدني، بما في ذلك مكتب أمين المظالم. وأجرت أيضا مقابلات سرية مع الضحايا.

سابعا - الملاحظات

٦٥ - قطعت هايتي شوطا طويلا على طريق تحقيق الاستقرار الدائم، ولا يمكن أن يكون هناك أي مجال للتراجع فيما يتعلق بالمكاسب التي تحققت في قطاع الأمن. وإني أدين بشدة أعمال العنف المسلح التي ارتكبتها مؤخرا عصابات في الأحياء الجنوبية لبور - أو - برانس، وأدعو السلطات الهايتية المعنية إلى تعزيز سلطة الدولة في المنطقة من أجل وقف العنف وحماية مواطنيها. وتداول الأسلحة غير المشروعة في البلد وتوافرها لتلك العصابات تذكير صارخ بالعمل العاجل الذي لا يزال يتعين إنجازه فيما يخص الترخيص بامتلاك الأسلحة النارية ومراقبة تدفقها، وإيجاد فرص للناس، وللشباب خاصة، في الأحياء المعرضة للعنف المسلح.

٦٦ - وأحيط علما بالتقدم المحرز في التنفيذ المشترك لبرنامج التوجيه والمشورة في ١٧ موقعا مشتركا مع الشرطة الوطنية. لكن، لا يزال من الضروري بذل جهود إضافية للحفاظ والبناء على المكاسب التي تم تحقيقها لضمان التنفيذ الصحيح للإجراءات ذات الأولوية من الخطة الاستراتيجية الخمسية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز استقلال هذه الشرطة. وينبغي أن ترمي هذه الجهود أيضا إلى التصدي بشكل ملائم لتهديدات العصابات والجريمة المنظمة والمخاطر المتعلقة بعدم كفاية الموارد من الميزانية التي، إن لم تعالج، قد تعوق إحراز التقدم. وفي الوقت نفسه، سيكون كل من الإرادة السياسية والتعاون النشط للحكومة عاملين أساسيين في الفترة المقبلة.

٦٧ - وسيكون من الضروري زيادة التعاون فيما بين المؤسسات الحكومية الرئيسية، التي هي مطالبة دستوريا بالعمل معا من أجل التصدي للتحديات العديدة التي تحول دون إحراز تقدم دائم في عمل الجهاز القضائي. و كل من وجود قيادة جديدة على رأس وزارة العدل والأمن العام، وانتخاب أعضاء جدد في المجلس الأعلى للقضاء، وقبل كل شيء، النهج القائم على المشاركة المتبع في الحوار القطاعي بشأن العدالة سيكون مواتيا لوضعَ سياسة وخطط عمل حقيقية لقطاع العدالة من أجل تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتعزيز مؤسسات سيادة القانون، وكفالة استقلال الجهاز القضائي، وضمان الأداء الفعال لنظام قضائي تضفي ثقةُ السكان عليه الصبغةَ الشرعية.

٦٨ - ويجب التصدي للظاهرة التي توجد في السجون الهايتية لعقود من الزمن والتي تتمثل في الاكتظاظ الشديد بسبب عدة عوامل منها الحبس الاحتياطي المفرط والمطول والآثار السيئة لعمل النظام القضائي برمته، وذلك بطاقةٍ متجددة وإرادة سياسية وبما يكفي من الوقت والجهد والموارد. وأشعر بالتفاؤل إزاء التزام الرئيس موييز بمكافحة الحبس الاحتياطي المطول والإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل والأمن العام في الولاية القضائية النموذجية لبور - أو - برانس. وآمل أيضا أن أرى تقدما في معالجة الاكتظاظ الذي يعاني منه المحتجزون، الذين لم يستطع معظمهم الحصول على خدمات محامي دفاع والمثول أمام المحكمة، فضلا عن نتائج التدابير المتخذة مؤخرا لتقديم المعونة القانونية إلى المحتجزين في السجن الوطني.

٦٩ - ولا يزال يساورني القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي يدعى أن الشرطة الهايتية ارتكبتها، بما في ذلك تلك الانتهاكات التي زُعم وقوعها في ليلافوا وغران - رافين، في عام ٢٠١٧. وأدعو مجددا السلطات الهايتية إلى أن تكفل تقديم الأشخاص الذين تثبت مسؤوليتهم عن هذه الأعمال إلى العدالة فورا. كما أنني أشعر بالإحباط لعدم إحراز تقدم في تحديد ومقاضاة مرتكبي الجرائم والانتهاكات الخطيرة السابقة. وما فتئت آليات مختلفة لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة تشجع الحكومة على النظر في وضع آليات للعدالة الانتقالية لتعزيز جهود المصالحة الوطنية وتوطيد الاستقرار في هايتي.

٧٠ - وسيكون إنشاء مجلس انتخابي دائم له ولاية منصوص عليها في الدستور تطورا هاما ومرحبا به. إذ سيعزز الحوار القطاعي الجاري، وسيزرع أيضا المزيد من الثقة فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين على السواء، وسيضمن ألا يكون إجراء الانتخابات المقبلة موضوع سياسة حزبية بل حدثا يعكس صورة دولة قادرة على ممارسة قيمها الديمقراطية الحقيقية. وأشجع بقوة جميع أصحاب المصلحة الهايتيين على العمل معا من أجل تحقيق هذه الخطوة الهامة التي من شأنها تعزيز الازدهار والاستقرار في هايتي.

٧١ - وتعكس الخطوات التي اتخذها الرئيس موييز لإشراك الشعب الهايتي في حوار قطاعي رغبة حقيقية في المضي قدما في التنمية السياسية والاجتماعية - الاقتصادية باعتبارها مشروعا وطنيا يوحد البلد. وقد سمعت الأصوات العديدة من مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني التي تدعو إلى صياغة خطة وطنية تطلعيه من شأنها أن تفضي إلى تحقيق نتائج ملموسة تعزز الاستقرار والتنمية المستدامة. ومن المهم أن تستفيد جميع الجهات الفاعلة الهايتية استفادة كاملة من هذه الفرصة الفريدة وتعمل معا للإسهام في حوار وطني ذي مغزى طال انتظاره. وأشاطر شعب هايتي الشعور بالأمل في أن يؤدي ذلك إلى وضع ميثاق لتحقيق قدر أكبر من التماسك الاجتماعي والسياسي، وتوطيد المكاسب التي تحققت في مجالي الأمن وتحقيق الاستقرار خلال العقد الماضي، وتعزيز مؤسسات الدولة تعزيزا حقيقيا لتلبية احتياجات الشعب الهايتي.

٧٢ - وفي هذا الصدد، ستكون الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق التقدم في ضوء النقاط المرجعية الـ ١١، التي تكملها كذلك الحكومة وأسرة الأمم المتحدة بـ ٤٦ مؤشرا وتواريخ انتقال محددة على النحو المبين في المرفق الأول لهذا التقرير، بالغة الأهمية لتوطيد مكاسب الاستقرار وإرساء أساس قوي للاستقرار السياسي والأمن والتنمية على المدى الطويل في هايتي. وأشجع حكومة هايتي على زيادة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، وخاصة الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، وتحديد فرص جديدة للشراكة

واغتنامها. ومع استعداد منظومة الأمم المتحدة لانتقال سلس وفعال نحو التنمية المستدامة، أشجع مختلف كيانات الأمم المتحدة على أرض الواقع وفي المقر على مواصلة العمل في إطار "مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة" من خلال نهج أكثر تكاملا إزاء هايتي. وأهيب أيضا بأسرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي بغية وضع استراتيجية متماسكة ومتكاملة لتعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، والتخطيط للمرحلة الانتقالية، والنهج الجديد للتصدي للكوليرا دعما لأولويات الحكومة.

٧٣ - وسيساعد التقدم المحرز في هذا الصدد على الإعداد لانتقال ناجح إلى وجود للأمم المتحدة في البلد لا يتصل بحفظ السلام ووضع هايتي على مسار مضمون بشكل أكبر نحو التنمية المستدامة. وإني واثق من أن الحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وجميع الشركاء الدوليين والإقليميين سيواصلون العمل معا من أجل التخطيط لهذا الانتقال وما بعده بغية التوقع المسبق لجميع التحديات التي قد تنشأ عن انسحاب أفراد حفظ السلام من هايتي والتصدي لها والتخفيف من حدتها.

٧٤ - وأود أن أعرب عن امتناني للرجال والنساء في البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الذين يظهرون التفاني والالتزام الثابتين فيما يتعلق بتحقيق السلام والأمن والتنمية في هايتي.

المرفق الأول

المؤشرات المرجعية والأهداف وخطوط الأساس

النقطة المرجعية	المؤشر	الإطار الزمني المستهدف	الهدف	خط الأساس (حتى ٢ أيار/مايو ٢٠١٨)
١ - قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية بإصدار التشريعات اللازمة للنهوض بإمكانية الوصول إلى العدالة، وتعزيز تنمية قدرات الشرطة الوطنية، ومعالجة مسألة الاحتجاز الاحتياطي المطوّل الذي يتسبب في اكتظاظ السجون؛ وشروع جميع أجهزة الدولة في تنفيذ التشريعات الجديدة، بسبل منها كفالة استدامة المخصصات في الميزانية	١-١ وجود القانون الجنائي الجديد (١ - البدء في وضع مشروع القانون، ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان، ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - يتم إصدار القانون الجنائي الجديد.	١ - مشروع القانون الجنائي قيد الاستعراض في لجنة العدالة والأمن التابعة لكل مجلس
	١-٢ وجود قانون الإجراءات الجنائية (١ - البدء في وضع مشروع القانون، ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - يتم إصدار قانون الإجراءات الجنائية.	١ - مشروع القانون الجنائي قيد الاستعراض في لجنة العدالة والأمن التابعة لكل مجلس
	١-٣ وجود قانون المعونة القانونية (١ - البدء في وضع مشروع القانون، ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان، ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - يتم إصدار قانون المعونة القانونية.	١ - مشروع قانون المعونة القانونية قيد الاستعراض من أجل اعتماده بشكل منفصل في كل مجلس
	١-٤ وجود القانون الأساسي للشرطة الوطنية الهايتية الذي يرتقي بمديرية إدارة السجون لتصبح مديرية مركزية (١ - البدء في وضع مشروع القانون، ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان، ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - يتم إصدار القانون الأساسي للشرطة الوطنية	١ - مشروع القانون الأساسي قيد الاستعراض من قبل مكتب المدير العام للشرطة الوطنية
	١-٥ وجود قانون السجون (١ - البدء في وضع مشروع القانون، ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان، ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - يتم إصدار قانون السجون.	١ - مشروع قانون السجون ينتظر إقراره نهائيا من قبل مديرية إدارة السجون

النقطة المرجعية	المؤشر	الإطار الزمني المستهدف	الهدف	خط الأساس (حتى ٢ أيار/مايو ٢٠١٨)
	١-٦ تحديد المؤسسات ذات الصلة لمتطلبات تنفيذ، بما في ذلك مخصصات الميزانية، بالنسبة للتشريعات الجديدة (مصنفة حسب القانون)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تحدَّد متطلبات التنفيذ، بما في ذلك مخصصات الميزانية، من أجل التشريعات الجديدة	لم تحدد بعد متطلبات التنفيذ المتعلقة بالتشريعات الجديدة
	١-٧ عدد ملفات القضايا الجديدة التي يقوم المدعون العامون بتجهيزها في الوقت الحقيقي في الولاية القضائية في بور – أو – برانس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تجهيز المدعين العامين لـ ٨٠٠ ملف قضية جديد في الوقت الحقيقي في الولاية القضائية في بور – أو – برانس	من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧: قام المدعون العامون في الولاية القضائية في بور – أو – برانس بتجهيز ٦٩٥ من بين ١ ٥٦٠ قضية جديدة في الوقت الحقيقي
	١-٨ نسبة الأفراد المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي منذ أكثر من عامين في السجن المدني في بور – أو – برانس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٥٠,٤ في المائة من المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي في السجن المدني في بور – أو – برانس	١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧: ٦٢,٢ في المائة من المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي في السجن المدني في بور – أو – برانس (٢٥٦ ٢ من أصل ٦٢٦ ٣)
	١-٩ عدد القضايا التي أغلقها قضاة التحقيق في الولاية القضائية في بور – أو – برانس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	إصدار ٧٥٠ أمرا	تموز/يوليه ٢٠١٧ – حزيران/يونيه ٢٠١٨: إصدار قضاة التحقيق لـ ٦٠٠ أمر
	١-١٠ عدد القضايا الجنائية التي بتت فيها المحكمة الابتدائية في بور – أو – برانس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٨٠٠ قضية جنائية بتت فيها المحكمة الابتدائية في بور – أو – برانس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ – أيلول/سبتمبر ٢٠١٧: بتت المحكمة الابتدائية لبور – أو – برانس في ٦١٣ قضية جنائية
٢ – قيام السلطات الهايتية في الوقت المناسب بإجراء التعيينات اللازمة في قطاع العدالة على أساس الجدارة والتوازن بين الجنسين، بما في ذلك في المجلس الأعلى للقضاء، ومحكمة النقض، والمحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية.	٢-١ وجود تقرير سنوي يعده المجلس الأعلى للقضاء يتضمن: ملاك الموظفين في الجهاز القضائي مصنّفين حسب نوع الجنس؛ ونتائج عمليات تفتيش المحاكم؛ وعدد القضاة المعتمدين؛ وتنفيذ عملية تقييم القضاة	نيسان/أبريل ٢٠١٩	وجود تقرير سنوي من إعداد المجلس الأعلى للقضاء يتضمن: ملاك الموظفين في الجهاز القضائي مصنّفين حسب نوع الجنس؛ ونتائج عمليات تفتيش المحاكم؛ وعدد القضاة المعتمدين؛ وتنفيذ عملية تقييم القضاة	تنص أحكام المادة ٣٧ من القانون المنشئ للمجلس الأعلى للقضاء على إعداد ونشر تقرير سنوي. ولكن حتى الآن، لم يُنشر إلا تقرير واحد يغطي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
	٢-٢ عدد المقاعد المشغولة في المجلس الأعلى للقضاء، ومحكمة النقض، والمحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية، مصنّفة حسب نوع الجنس.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	المجلس الأعلى للقضاء: ٩/٩ (٣ نساء) محكمة النقض: ١٢/١٢ (٤ نساء) المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية: ٩/٩ (٣ نساء)	المجلس الأعلى للقضاء: ٩/٩ (امرأتان) محكمة النقض: ١٢/٦ (امرأة واحدة) المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية: ٩/٩ (امرأتان)
٣ – تولي مديرية إدارة السجون المهام الإدارية الرئيسية	٣-١ عدد الوفيات لكل ١ ٠٠٠ سجين.	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	نسبة تساوي ١٠ لكل ١ ٠٠٠ سجين أو أقل	بلغت النسبة ١٦ لكل ١ ٠٠٠ سجين في عام ٢٠١٧

النقطة المرجعية	المؤشر	الإطار الزمني المستهدف	الهدف	خط الأساس (حتى ٢ أيار/مايو ٢٠١٨)
من أجل توفير الخدمات الأساسية لجميع المحتجزين وضمان احترام حقوقهم.	٣-٢ عدد السجون التي تدعمها دوائر صحية عاملة للسجناء، مع التصنيف حسب نوع الجنس.	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	توفير ما يكفي من مرافق الرعاية الصحية للسجناء لتقديم الدعم إلى ٩ سجون من أصل ١٨ سجنا و ٤ من أكبر مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة الوطنية	تم التصديق على خطة الرعاية الصحية في السجون
	٣-٣ عدد الضباط المعينين في مديرية إدارة السجون الذين يتم استقدامهم في إطار عملية مخصصة، مصنفين حسب نوع الجنس، من أصل ٩٤١ ضابطا جديدا يجب تعيينهم بحلول سنة ٢٠٢١ لتلبية احتياجات مديرية إدارة السجون.	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	تعيين ٣٠٠ ضابط في مديرية إدارة السجون، ٣٠ في المائة منهم نساء من أصل ٩٤١ ضابطا جديدا يجب تعيينهم لتلبية احتياجات المديرية بحلول سنة ٢٠٢١	تم نشر ١٠٠ ضابط من الدفعة ٢٩ للشرطة الوطنية في مديرية إدارة السجون
	٣-٤ عدد السجون التي تشهد مديرية إدارة السجون بأنها قادرة على العمل دون دعم خارجي مقّدم من جهات فاعلة دولية (بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي أو غيرها)	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	حصول ٩ سجون من أصل ١٨ سجنا على شهادات	يوجد مشروع دراسة استقصائية لأغراض التقييم
٤ - تمكن الشرطة الوطنية الهايتية من الاستجابة لحالات الإخلال بالنظام العام وإدارة التهديدات الأمنية في جميع أنحاء هايتي، مع إثبات مستويات عالية من الكفاءة المهنية والوعي في مجال حقوق الإنسان ومراعاة الفروق بين الجنسين، دون الحاجة إلى دعم دولي، نتيجة لتنفيذ الأولويات ذات الصلة من الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.	٤-١ معدل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	تنفيذ نسبة ٤٣ في المائة (٥٧ من أصل ١٣٣ من أولويات الخطة الاستراتيجية للتطوير)	تُرتَّب أولويات الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية حسب درجة أهميتها. وترد الأنشطة التي تتطلب وجود البعثة في مقدمة الأولويات
	٤-٢ عدد ضباط الشرطة لكل ١ ٠٠٠ مواطن	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	١,٤٥	في عام ٢٠١٧، بلغت النسبة ١,٣٦. وفي عام ٢٠٢١، حُددت النسبة المنشودة بـ ١,٥١.
	٤-٣ النسبة المئوية للشرطيات	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	١١ في المائة	في عام ٢٠١٧، بلغت النسبة ٩ في المائة. وينص دستور هايتي على تخصيص نسبة ٣٠ في المائة للنساء في الوظائف العامة.
	٤-٤ النسبة المئوية لقدرات الشرطة الوطنية الموجودة بشكل ثابت خارج منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	٤٠ في المائة	في عام ٢٠١٧، بعد تخرّج طلاب الدفعة ٢٨ ونشرهم، تم بلوغ نسبة ٣٢ في المائة

النقطة المرجعية	المؤشر	الإطار الزمني المستهدف	الهدف	خط الأساس (حتى ٢ أيار/مايو ٢٠١٨)
	٤-٥ عدد الوحدات المتخصصة التابعة للشرطة الوطنية الهايتية المسؤولة عن حفظ النظام العام من أصل الوحدات البالغ عددها ١٣ وحدة (١٢ وحدة لحفظ النظام في المقاطعات وسرية واحدة للتدخل وحفظ النظام) القادرة على التصدي للتهديدات الأمنية دون دعم من البعثة	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	قدرة جميع الوحدات البالغ عددها ١٣ وحدة على التصدي للتهديدات الأمنية دون دعم من البعثة	تعمل ٦ وحدات من أصل ١٣ وحدة دون دعم من البعثة.
	٤-٦ النسبة المئوية لعمليات حفظ النظام العام والعمليات الأمنية المقررة والتي اضطلعت بها الشرطة الوطنية دون دعم من البعثة	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	١٠٠ في المائة من العمليات دون دعم من البعثة	أنجزت ٩٥ في المائة من العمليات دون دعم من البعثة
	٤-٧ النسبة المئوية من الميزانية الوطنية المخصصة للشرطة الوطنية	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	تخصيص نسبة ٨ في المائة من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية	خُصِّصت نسبة ٧,١ في المائة من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية
٥ - تعزيز آليات الرقابة والمساءلة الداخلية في قطاعات العدالة والسجون والشرطة لمعالجة حالات سوء السلوك، وكفالة زيادة الفعالية والامتثال لحقوق الإنسان.	٥-١ عدد المحاكم الابتدائية التي خضعت للتفتيش (العدد من ١٨) عدد محاكم الاستئناف التي خضعت للتفتيش (العدد من ٥)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام وزارة العدل بتفتيش جميع المحاكم الابتدائية الثماني عشرة ومحاكم الاستئناف الخمس.	خضعت ٩ محاكم من أصل ١٨ محكمة للتفتيش في عام ٢٠١٥
	٥-٢ النسبة المئوية من الادعاءات بارتكاب مسؤولين عموميين انتهاكات لحقوق الإنسان (ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون) التي حققت فيها المفتشية العامة للشرطة الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تحقيق المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية في ٨٠ في المائة من جميع الادعاءات	المفتشية العامة للشرطة الوطنية: حوالي ٨٠ في المائة
	٥-٣ النسبة المئوية من حالات سوء السلوك المؤكدة الصادرة عن ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون الذين اتخذت الشرطة الوطنية إجراءات تأديبية ضدهم	نيسان/أبريل ٢٠١٩	اتخاذ الشرطة الوطنية إجراءات تأديبية ضد ٦٠ في المائة من ضباط الشرطة الوطنية الذين تم التأكد من سوء سلوكهم	المفتشية العامة للشرطة الوطنية: في عام ٢٠١٧ تم اتخاذ إجراءات تأديبية ضد ٣٥ في المائة من الضباط الذين تم التأكد من سوء سلوكهم (١٢٨ من ٣٦٧)
	٥-٤ النسبة المئوية من ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون الذين ثبت ارتكابهم لجرائم أو انتهاكات لحقوق الإنسان الذين قامت السلطات القضائية بمقاضاتهم.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام السلطات القضائية بمقاضاة ١٠٠ في المائة من ضباط الشرطة الوطنية الذين ثبت ارتكابهم لجرائم أو انتهاكات لحقوق الإنسان	٢٠١٧: صفر

النقطة المرجعية	المؤشر	الإطار الزمني المستهدف	الهدف	خط الأساس (حتى ٢ أيار/مايو ٢٠١٨)
	٥-٧ النسبة المئوية لموظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الموفدين إلى خارج منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى، مصنفين حسب نوع الجنس.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣٠ في المائة من موظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الموفدين إلى خارج منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى	في حزيران/يونيه ٢٠١٧: أوفد صفر في المائة من الأفراد البالغ عددهم ١٩٨ فردا المعيّنين في المفتشية العامة للشرطة الوطنية إلى خارج منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى.
٦ - إعراب الهايتيين رجالا ونساء، لا سيما الفئات الأكثر ضعفا وتهميشا، عن مزيد من الثقة في قدرات النظام القضائي واستعداده للتصدي للجريمة، وفي قدرات الشرطة الوطنية الهايتية واستعدادها لتوفير الأمن.	٦-١ نسبة السكان الذين يعربون عن رضاهم عن أداء الشرطة الوطنية في مجال الحد من الجريمة	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٨٨ في المائة	في ٢٠١٣: أعرب ٨٨ في المائة من السكان عن ثقتهم في الشرطة الوطنية (استقصاء مشترك للشرطة الوطنية /بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي)
	٦-٢ عدد الشباب المعرضين للخطر والنساء المستفيدين من برامج الحد من العنف المجتمعي وبرامج إعادة الإدماج الذين يُبدون استعدادهم للعمل مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالخفارة المجتمعية وسلطات إنفاذ القانون.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تعاوُن ٥٠٠ شخص من الشباب المعرضين للخطر والنساء مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالخفارة المجتمعية وإنفاذ القانون	صفر
	٦-٣ عدد ضحايا القتل العمد لكل ٠٠٠ ١٠٠ مواطن، مصنفين بحسب نوع الجنس والسن.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	بلوغ معدل القتل العمد ٩,٣ أو أقل، مع التصنيف حسب الجنس والسن	في عام ٢٠١٧: ٩,٩
	٦-٤ عدد حالات الاختطاف المبلّغ عنها في منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	الإبلاغ عن ٥٠ حالة اختطاف أو أقل في منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى	في عام ٢٠١٧: ٦٠ حالة
	٦-٥ عدد الحوادث المتصلة بأنشطة العصابات في المناطق التي يسودها التوتر في سيتي سولاي، وبيل إير، ومارتيسان.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	١٨ حادثا أو أقل من الحوادث المتصلة بأنشطة العصابات في المناطق التي يسودها التوتر في سيتي سولاي، وبيل إير، ومارتيسان.	٢٠١٧: ٢٤
	٦-٦ عدد حالات العنف الجنسي والجنساني التي حققت فيها الشرطة الوطنية ، مما يعكس تعزيز قدرات الشرطة الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	التحقيق في ما لا يقل عن ٢٧٥ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني	٢٠١٧: ١٦٤
٧ - اضطلاع مكتب حماية المواطنين بمهامه على نحو مستقل وقيامه بحماية المواطنين الذين انتُهكت حقوقهم.	٧-١ مستوى أداء مكتب حماية المواطنين وفقا لمبادئ باريس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	مستوى امتثال مكتب حماية المواطنين للمعايير الدولية واحتفاظه بقدرة هيكلية تسمح له بالعمل بوصفه مؤسسة مستقلة وفعالة وفقا لمبادئ باريس.	٢٠١٧: امتثال تام

النقطة المرجعية	المؤشر	الإطار الزمني المستهدف	الهدف	خط الأساس (حتى ٢ أيار/مايو ٢٠١٨)
	٧-٢ عدد التوصيات الصادرة عن مكتب حماية المواطنين التي تنفذها مؤسسات سيادة القانون الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تنفيذ مؤسسات سيادة القانون الوطنية ٣ توصيات صادرة عن مكتب حماية المواطنين	٢٠١٧: صفر
٨ - تفاعل منظمات المجتمع المدني، بما فيها تلك التي تمثل المرأة، مع السلطات الهايتية من أجل الدعوة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتمكين هذه المنظمات من تقديم الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى السلطات القضائية أو الإدارية المختصة.	٨-١ عدد التقارير التي تعدها منظمات المجتمع المدني وتقدمها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	إعداد منظمات المجتمع المدني تقريرين وتقديمهما إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	٢٠١٦: ٤ تقارير
	٨-٢ عدد الحالات التي تبلغ عنها منظمات المجتمع المدني المحلي التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	نشر منظمات المجتمع المدني المحلي التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان ١٠ تقارير	٢٠١٧: حوالي ١٠
٩ - وفاء السلطات الوطنية بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك محاسبة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الحالية والسابقة والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان.	٩-١ وجود خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان.	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.	لا توجد خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان
	٩-٢ عدد التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان التي وافقت عليها حكومة هايتي.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	موافقة حكومة هايتي على ٣ توصيات مقدمة من آليات حقوق الإنسان.	تموز/يوليه ٢٠١٧ - حزيران/يونيه ٢٠١٨: ١
	٩-٣ عدد التقارير التي أعدتها حكومة هايتي وقدمتها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام حكومة هايتي بإعداد تقريرين وتقديمهما إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	٢٠١٦: تم تقديم ٤ تقارير (إلى مجلس حقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)
	٩-٤ تعيين حكومة هايتي لمنسّق رفيع المستوى معني بحقوق الإنسان داخل السلطة التنفيذية.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تعيين حكومة هايتي لمنسّق رفيع المستوى معني بحقوق الإنسان داخل السلطة التنفيذية.	لم تعيّن حكومة هايتي منسقا رفيع المستوى معنيا بحقوق الإنسان داخل السلطة التنفيذية
١٠ - تمكّن مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد من إثبات قدرة متزايدة على مكافحة الفساد.	١٠-١ وجود تقرير سنوي عن النفقات العامة من إعداد المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	أن يكون التقرير السنوي عن النفقات العامة الذي تعده المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية متاحا	لم تنته بعد صياغة تقرير عام ٢٠١٧.
١١ - إنشاء المجلس الانتخابي الدائم من خلال عملية تتسم بالمصداقية والشفافية واضطلاعه بمسؤولياته الانتخابية بطريقة مستقلة وشفافة، دون الحاجة إلى دعم دولي.	١١-١ ترشيح كل فرع من الفروع الثلاثة لممثليه الثلاثة في المجلس الانتخابي الدائم، بغية إنشاء المجلس ليعمل بوصفه هيئة عملياتية ومستقلة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	ترشيح ٩ أعضاء وإنشاء المجلس الانتخابي الدائم وقيامه بمهامه ووظائفه بصورة مستقلة.	شرع كل فرع في عملية ترشيح ممثليه الثلاثة.
	١١-٢ تحديث القوائم الانتخابية في إطار التحضيرات للدورة الانتخابية المقبلة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تحديث القوائم الانتخابية.	لم يتم ذلك بعدُ

النقطة المرجعية	المؤشر	الإطار الزمني المستهدف	الهدف	خط الأساس (حتى ٢ أيار/مايو ٢٠١٨)
	١١-٣ وجود قانون انتخابي في إطار التحضيرات للدورة الانتخابية المقبلة (١ - الشروع في صياغة مشروع القانون، ٢ - تصويت كلا المجلسين التشريعيين على مشروع القانون، ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٣ - إصدار القانون الانتخابي	التحضيرات الأولية جارية

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصـــر الشـــرطة في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨

البلد	أفراد شرطة الأمم المتحدة		وحدات الشرطة المشكلة	
	نساء	رجال	نساء	رجال
الأرجنتين	١	٥	صفر	صفر
بنن	صفر	٢٤	صفر	صفر
بنغلاديش	صفر	٧	صفر	١٣٩
بوركينا فاسو	صفر	١٤	صفر	صفر
البرازيل	صفر	١	صفر	صفر
كندا	٩	صفر	صفر	صفر
تشاد	١	صفر	صفر	صفر
شيلي	١	صفر	صفر	صفر
الكاميرون	١	صفر	صفر	صفر
كولومبيا	صفر	صفر	صفر	صفر
كوت ديفوار	١			
جيبوتي	صفر	صفر	صفر	صفر
السلفادور	صفر	صفر	صفر	صفر
إثيوبيا	صفر	صفر	صفر	صفر
فرنسا	صفر	صفر	صفر	صفر
ألمانيا	١	صفر	صفر	صفر
غينيا	صفر	صفر	صفر	صفر
الهند	صفر	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠
إندونيسيا	صفر	صفر	صفر	صفر
الأردن	صفر	١٣٨	١٣٨	١٣٨
مدغشقر	١	صفر	صفر	صفر
مالي	صفر	صفر	صفر	صفر
المكسيك	صفر	صفر	صفر	صفر
نيبال	صفر	١٣٣	١٣٣	١٣٣
النيجر	١	صفر	صفر	صفر
نيجيريا	١	صفر	صفر	صفر

	أفراد شرطة الأمم المتحدة		وحدات الشرطة المشكلة	
البلد	نساء	رجال	نساء	رجال
النرويج	٣	صفر	صفر	صفر
باكستان	صفر	صفر	صفر	صفر
الفلبين	صفر	صفر	صفر	صفر
البرتغال	صفر	صفر	صفر	صفر
جمهورية كوريا	٣	صفر	صفر	صفر
رومانيا	صفر	صفر	صفر	صفر
الاتحاد الروسي	١	صفر	صفر	صفر
رواندا	صفر	١١٩	١١٩	١١٩
السنغال	٨	١٢٢	١٢٢	١٢٢
سلوفاكيا	صفر	صفر	صفر	صفر
إسبانيا	صفر	صفر	صفر	صفر
سري لانكا	صفر	صفر	صفر	صفر
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر
توغو	٢	صفر	صفر	صفر
تونس	١	صفر	صفر	صفر
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر
الولايات المتحدة الأمريكية	صفر	صفر	صفر	صفر
أوروغواي	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع الفرعي	٣٦	٢٢٩	٤٥	٩٣١
المجموع، حسب الوظيفة		**٢٦٥**		**٩٧٦**
المجموع		**١ ٢٤١**		

المرفق الثالث

خريطة نشر بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

